الثورة
www.althawranews.net
الخميس 6 ربيع الثاني 1435هـ 6 فبراير 2014م العدد 17976
Thursday : 6 Rabia Thani 1435 - 6 February 2014 - Issue No. 17976

استقبل عدداً من الخطباء والمرشدين من عموم المحافظات

رئيس الجمهورية: لن نسمح بالمساس بالوحدة اليمنية مهما كلف الأمر

نظام الأقاليم تقسيم إداري حديث لتسهيل الاشراف على الجوانب الخدمية والتنموية

تلافينا الانفجار الكبير بالولوج إلى مؤتمر الحوار في تجربة لم يسبق لها مثيل في تاريخ اليمن

صنعاء/ سبأ

استقبل الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمس عدداً من الخطباء والوعاظ والمرشدين والمرشدات من جميع مناطق ومحافظات الجمهورية بحضور وزير الأوقاف والإرشاد حمود محمد عباد وذلك بعد اختتام لقائهم الخامس للعلماء والدعاة وصدور ميثاق شرف يتضمن العمل على دعم مخرجات الحوار وتجنب الانزلاق الى الدعوات الهدامة والشحن الطائفي والمذهبي والجهوي واعتماد أسلوب تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.

وفي بداية اللقاء رحب الأخ الرئيس بالحضور وقال: انا سعيد بلقائكم اليوم وانتم العلماء والخطباء المفوهون البارعون والقادرون على الاقناع والنصح والإرشاد كما إنكم الأكثر دراية ومعرفة بالواقع لأنكم من الوسط الاجتماعي العام وتلتقون يوميا بالسواد الأعظم من الناس"..

مشيراً إلى ان أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجهنا وأهمها الفقر والبطالة وعدم القدرة على مواجهة هذه المشكلات نظراً لمحدودية الموارد .

وأضاف " ان حوالي ستة ملايين من الشباب يحتاجون الى عمل وفرص توظيف ونحو ستمائة الف من المتخرجين من الجامعات والمعاهد منذ سنوات لم يحصلوا على العمل لأسباب كثيرة منها السياسية والاقتصادية وغيرها ، في الوقت الذي يتساءل فيه الناس اين الدولة اين الحكومة ؟"..

لافتاً إلى أن الأزمة التي نشبت مطلع العام 2011 كانت حصيلة جمع من الأزمات والمشاكل المرحلة منذ حوالي خمسين عاما واليمن يعاني من مرحلة الى مرحلة أخرى.

وتابع الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي " نحن تلافينا الانفجار الكبير بالولوج الى الحوار السياسي على قاعدة المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وكان الانقسام على أشده بين الجيش والأمن والمجتمع وكادت الكارثة ان تنفجر لولا لطف الله سبحانه وتعالى واستجابة المجتمع الدولي على المستويين الإقليمي والدولي على ألا يذهب اليمن الى الحرب وتبنى مجلس الامن والمجتمع الدولي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن الدولي 2014 و2051 ".

واستطرد قائلا " لقد دارت عجلة التغيير السلمي باتخاذ العديد من القرارات والخطوات والإجـــراءات وانـخـرطـت الـقـوى الحزبية والسياسية والمجتمعية والثقافية في الحوار الوطني الكبير وجرت حوارات ونقاشات تاريخية لم يسبق لها مثيل في تاريخ اليمن المعاصر وعلى أساس انبثاق منظومة حكم جديدة ترتكز على الحكم الرشيد والمشاركة في الثروة والمسئولية والسلطة ".

وأكـد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هـادي ان مخرجات الحوار الوطني الشامل تعالج كل مشاكل وأزمات الماضي وترتكز على إدارة حديثة أساسها المشاركة الفاعلة بالمسئولية والثروة والسلطة وليس كما يدعي البعض فنظام الدولة الاتحادية بالأقاليم نظام حديث تعتمد عليه غالبية الدول القريبة والبعيدة وهو تقسيم اداري فقط يسهل فيه الاشراف على الجوانب التنموية والصحية والتعليمية وكافة البنى التحتية.

وقال: يمكن لوزير الصحة في الإقليم ان يزور خلال أسبوع كل المرافق الصحية ويعرف ماله وما عليه من ممرضين وممرضات ومرضى ومستلزمات وكذلك وزير التعليم ووزير الكهرباء ،أما أن يقبع الوزير في المركز ولا يعلم ماذا يجري في تلك المحافظة او غيرها فإن ذلك هو ما يسبب الضياع والانتقاص من حقوق الناس ومصالحهم العامة والخاصة ".

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن مجلس وزراء ومجلس نواب في كل اربع محافظات سيكون قادرا من الناحية الإدارية ان يكون متابعا لكل مجريات الأمور الأمنية والتنموية والاقتصادية وينهمك في عمل غير سياسي أو حزبي وسيتركز عمله في تسيير قضايا ومصالح الناس دون ان يأتوا الى المركز ولا يجدون احدا لقضاء حوائجهم .. وقال " ستكون هناك صلاحيات كاملة مالية وإدارية وللقضايا التنموية والاقتصادية وكل ما يهم أبناء الإقليم ".. مشددا على أن الدستور سيتضمن ان الشريعة الإسلامية مصدر كل السلطات وان الوحدة اليمنية ستكون مصانة.

وأكد الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أنه لن يسمح بالمساس بالوحدة اليمنية مهما كان الامر.

وقد تحدث وزير الأوقاف والإرشاد حمود محمد عباد وعدد من العلماء والخطباء حيث عبروا عن سعادتهم بلقائهم الأخ الرئيس بعد اختتام ملتقاهم الخامس الذي وقف امام قضايا هامة تمس حياته ومستقبل أبناء اليمن والمتمثلة في دعم وتأييد مخرجات الحوار الوطني باعتبارها تمثل الخيار الأمثل والأكمل شرعيا واجتماعيا وعلى كل المستويات لصالح الوطن وأبنائه ومستقبل الأجيال القادمة.

مؤكدين ضرورة ارتقاء الخطاب الإعلامي والتوعوي ليوازي وثيقة العلماء والدعاة التي خرج بها ملتقاهم الخامس والتي تؤكد على وحدة الصف ونبذ العنف والغلو والتطرف والتأكيد على نشر ثقافة التسامح والتآزر بين مختلف أبناء اليمن على مختلف مشاربهم واتجاهاتهم والحث أيضا على الدفع بالتي هي احسن ممارسة وسلوكا وصيانة الحقوق والواجبات وتحمل المسئولية الإنسانية والأخلاقية تجاه أبناء الوطن.

كما أكدوا ضرورة الاعتصام بالعروة الوثقى ودعم توجيهات الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي الصادقة والصائبة لخدمة البلد بعيدا عن المصالح الضيقة .. معتبرين الأخ الرئيس بمثابة شوكة الميزان للجميع رغم صعوبة المرحلة وتعقيداتها .

وأشـاروا إلى الـدور الـذي يجب ان يضطلع به العلماء والدعاة في هذه المرحلة لخلق اصطفاف وطني خلف النجاحات والتحولات التي قادها الأخ الرئيس وأجمعت عليها كل أطياف المجتمع..

مطالبين أيضا بان يكون هناك خطاب اعلامي مـواز يخدم هذا التوجه لما من شأنه مصلحة البلادً والعباد بعيدا عن التفرقة والنعرات وزرع الكراهية التي يدعي الجميع دحضها ويبقى التأكيد على ذلك سلوكا وعملا.

حضر اللقاء مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الإعلامية محبوب علي .

مخرجات الحوار تعالج كل مشكلات وأزمات الماضي وتؤسس لمنظومة حكم جديدة أساسها المشاركة والتوزيع العادل للثروة والسلطة

وافق على بروتوكول إضافي لاتفاقية تنظيم العمال اليمنيين في قطر

مجلس الوزراء يشيد بنتائج زيارة رئيس الجمهورية الى دولة الكويت

تكليف لجنة لمراجعة مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة

صنعاء / سبأ

أشاد مجلس الوزراء عاليا بالنتائج المثمرة لزيارة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية مؤخرا الى دولة الكويت الشقيقة، والمباحثات التي اجراها مع اخيه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

ونوه مجلس الـوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، بمستوى العلاقات الاخوية المتنامية بين البلدين والشعبين الشقيقين، وذلك امتداداً للعلاقات التاريخية التي تربط شعبي البلدين ، وتجسيدا للحرص المشترك على تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات.. مثمنا الدعم السخي الذي قدمته وتقدمه دولة الكويت لمسيرة التنمية في اليمن في المرحلة الراهنة وعلى امتداد العقود الماضية، إضافة الى حرصها الكبير على مساندة الشعب اليمني لتجاوز الظروف والأوضاع الراهنة، انطلاقاً من خصوصية وعمق العلاقات وروابط الاخوة المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

ووافـق مجلس الـوزراء على البروتوكول الاضـافي لاتفاقية تنظيم استخدام العمال اليمنيين في دولة قطر، مع عقد العمل النموذجي، والموقعة بالعاصمة الدوحة نهاية يناير الماضي.. وكلف وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الشؤون القانونية استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار.

ويهدف البروتوكول الذي يأتي في إطار الخطوات العملية لترجمة توجه قيادتي البلدين الشقيقين لتعزيز العلاقات الأخوية وتجسيدا للتعاون المتميز بين الحكومتين اليمنية والقطرية ،يهدف الى تفعيل اتفاقية استقدام العمال اليمنيين للعمل في دولة قطر الموقعة في صنعاء عام 2000م ومحضر البروتوكول الإضافي لاتفاقية استقدام العمالة اليمنية الموقع في أكتوبر 2010م ، والذي تم تزكيته من الفريق التفاوضي اليمني -القطري بصنعاء في أبريل 2013م.

وأشاد المجلس بتوقيع هذا البروتوكول، الذي يمثل خطوة نوعية ،تعبر عن الحرص المتبادل على تعزيز التعاون المشترك بين اليمن وقطر في هذا المجال الحيوي، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.. معربا عن تطلعه في البدء السريع بالاجراءات التنفيذية الكفيلة بتطبيق البروتوكول واتفاقية تنظيم استقدام العمالة اليمنية، بما يمثله ذلك من أهمية في مساندة جهود الحكومة في إيجاد البدائل اللازمة لامتصاص البطالة وتشغيل الشباب.

وناقش مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن استرداد الأموال المنهوبة، والمقدم من وزير الشئون القانونية.

وكلف بهذا الخصوص لجنة برئاسة وزير الشؤون القانونية وعضوية وزراء الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والاوقـاف والارشـاد والتخطيط والتعاون الـدولي والعدل والخدمة المدنية ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ورئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، واللجنة الفنية لمكافحة غسل الأموال، القيام بمراجعة مشروع القانون من جميع الجوانب الفنية والقانونية، ومناقشته مع منظمات المجتمع المدني، وطرحه للتداول مع مختلف المكونات السياسية والمجتمعية لإثرائه بالملاحظات والآراء بما يحقق الجميع بما فيهم الاشخاص ذوو الاعاقة من لعب دور فاعل في عملية التنمية.

وتهدف الاستراتيجية الى تغيير وجهة نظر المجتمع تجاه الاشخاص ذوي الاعاقة من خلال رفع مستوى الوعي حول حقوقهم وامكاناتهم، واعادة النظر في التشريعات الوطنية بما يتواءم مع المواثيق والصكوك الدولية، وكذا ابراز مختلف احتياجات الاشخاص ذوي الاعاقة وتبني النهج القائم على أساس الحقوق المشروعة لهذه الشريحة وتحديد العوائق التي تحول دون مشاركتهم الكاملة وتحد من عملية اندماجهم النهائي في المجتمع.

كما تهدف الى ادمـاج القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج العامة، ونظم تقديم خدمات الرعاية والتأهيل والسياسات الحكومية.

ووافق مجلس الوزراء على بروتوكول ناغويا حول الحصول على الموارد وتقاسم المنافع التابع للاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي.. وكلف وزيري المياه والبيئة والشؤون القانونية استكمال الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرار.

ويأتي انضمام اليمن الى هذا البروتوكول، بهدف المساهمة في ضمان تقاسم المنافع في حال خروج الموارد الوراثية من البلاد لأي غرض من الاغراض العلمية أو التجارية، والاستفادة من الموارد المالية والتكنولوجية التي تقدمها البلدان المتقدمة للبلدان النامية، إضافة إلى الحصول على حوافز الحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للموارد الوراثية لتعزيز مساهمة التنوع البيولوجي في التنمية وتحقيق الرفاهية.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير المياه والبيئة بشأن تمويل وتنفيذ مشروع تحلية مياه البحر لمحطتي عدن وتعز.. وشكل بهذا الخصوص لجنة وزارية برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزراء الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى والمياه والبيئة والمالية والشؤون القانونية والكهرباء والطاقة ووكيل وزارة المياه والبيئة لشؤون المياه.

تتولى اللجنة التفاوض بشأن عروض تمويل وتنفيذ المشروع، على ان ترفع تقريراً لمجلس الوزراء بما تتوصل إليه وذلك خلال شهر من تاريخه.

واستعرض مجلس الـوزراء مـشروع قانون بشأن إنشاء صندوق اعانة بطالة للخريجين، والمقدم من وزير الخدمة المدنية والتأمينات.. وكلف على ضوء النقاشات لجنة وزارية من وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل والتخطيط والتعاون الدولي والمالية والخدمة المدنية والشؤون القانونية، لدراسة الموضوع من جميع الجوانب، والرفع الى مجلس الوزراء بنتائج عملها للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وتأتي فكرة انشاء هذا الصندوق بهدف التخفيف من الفقر في المجتمع من خلال اعانة شريحة الخريجين الذين لم تتح لهم فرص عمل والتخفيف من معاناتهم، والاسهام في التخفيف من مشكلة بطالة الخريجين بمنح اعانات مالية كحل مؤقت، يرتبط استمراره وانقطاعه بمؤشرات تعطل وتشغيل الخريجين، إضافة الى تحقيق نوع من التكافل المجتمعي وتنمية الاحساس بالولاء الوطني وحماية الخريجين من اي جنوح بدافع الفاقة والحاجة.

واطلع مجلس الـوزراء على التقرير المقدم من امين عام المجلس عن مستوى تنفيذ الأوامر وأعمال اللجان الوزارية خلال الفترة يناير – ديسمبر 2013م.. ووافق على التقرير مع استيعاب الملاحظات عليه.

ووجه الوزراء كل فيما يخصه مراجعة مستوى تنفيذ أعمال اللجان الوزارية وأوامر مجلس الوزراء وتقديم الملاحظات الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء ان وجدت خلال أسبوعين من تاريخه.

وأكد المجلس على تنظيم الاتصال والتنسيق فيما بين الجهات المعنية بالأوامر ذات الطبيعة المشتركة في التنفيذ والالتزام بتنفيذ التكليفات والإجراءات وتقديم النتائج الى المجلس في مواعيدها المحددة.

وأحال مجلس الـوزراء المذكرة الخاصة بإنشاء محطتين لتوليد الكهرباء في محافظتي عدن والحديدة بقدرة 131 ميجاوات لكل محطة، الى لجنة وزارية من وزراء التخطيط والتعاون الدولي والكهرباء والطاقة والمالية والشؤون القانونية لدراسة مشروع الاتفاقية بشأن قيام شركة تركية بإنشاء المحطتين، وإحالة ما ستتوصل اليه هذه اللجنة الى اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات للمناقشة من جانبها، والرفع بما ستتوصل اليه من نتيجة الى مجلس الوزراء، للمناقشة النهائية واعتماد ما يلزم بهذا الشأن.

ووافق مجلس الوزراء على مقترح وزيرة حقوق الانسان بشأن ضم ممثلين عن الجهات ذات العلاقة في قوام اللجنة الوطنية المعنية بإعداد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بضم ممثلين عن المجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة ووزارات العدل والدفاع والأوقاف والدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى، ولجنتي الحقوق والحريات بمجلسي النواب والشورى، وممثل عن القطاع الخاص ومستشار وزارة حقوق الانسان للشؤون القانونية.

وناقش مجلس الوزراء مشروع لائحة المشتريات والمزايدات والمخازن الخاصة بشركة يمن موبايل للهاتف النقال، والمقدمة من وزير الاتصالات وتقنية المعلومات..وشكل بهذا الخصوص لجنة من وزارات المالية والاتصالات والصناعة والتجارة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، وذلك لدراسة مشروع اللائحة والتأكد من عدم تعارضها مع القوانين النافذة وفي المقدمة قانون المناقصات والمزايدات، وعلى ان يتم رفع تقرير بالنتائج الى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن زيارته الى المملكة السعودية خلال الفترة -15 17 من يناير الماضي، وعلى تقرير وزير الزراعة والري عن مشاركته في قمة برلين السادسة للزراعة والتي عقدت في جمهورية المانيا الاتحادية في الفترة -16 18 من يناير الماضي ،وعلى تقرير وزير الشباب والرياضة عن زيارته الى المملكة العربية السعودية خلال الفترة -26 28 من يناير 2014م.

إقرار مشروع الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الاعاقة وخطتها التنفيذية

الاهداف المتوخاة منه، وتقديم نتائج عملها الى المجلس خلال شهرين من تاريخه.

وأقر مجلس الوزراء مشروع الاستراتيجية الوطنية للاشخاص ذوي الإعاقة وخطتها التنفيذية 2014 -2018م، مع استيعاب الملاحظات المقدمة عليها.. ووجه وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل متابعة استكمال الاجراءات اللازمة للتنفيذ.

وأكد على جميع الجهات المعنية الممثلة باللجنة الفنية للإعداد للاستراتيجية ، متابعة عملية التنفيذ في إطار موازناتهم المعتمدة للعام الحالي ، ومراعاة متطلبات مواصلة التنفيذ عند إعداد موازناتهم للاعوام القادمة، وفقا للسقوف المقرة وما تسمح به الامكانات المتاحة.

وترتكز رؤيـة الاستراتيجية المقدمة من وزيـرة الشؤون الاجتماعية والعمل على "مجتمع للجميع"، والذي يعني خلق بيئة شاملة يكون فيها كافة المواطنين موضع تقدير واحـترام بغض النظر عن اوضاعهم المختلفة، بما يمكن

استعراض مشروع قانون بشأن إنشاء صندوق إعانة بطالة للخريجين